

صدر هذا المطبوع باللغة العربية بفضل المساهمة السخية التي قدمتها مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية - المملكة العربية السعودية.

مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية  
SULTAN BIN ABDULAZIZ AL-SAUD FOUNDATION



## ورقة معلومات: سياسات التراث

### مجال السياسة العامة/مسألة السياسة العامة

#### قطاع الثقافة/التراث

#### المسائل المتعين النظر فيها

سيكون معظم أنشطة صنع السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي منصباً على القطاع الثقافي، حيث يحتمل أن تكمن مسؤولية تنفيذ الاتفاقية. وفي هذا القطاع، قد يكون (أو لا يكون) ثمة ترابط منظم بين السياسات العامة للثقافة وسياسات التراث (بما فيها سياسات التراث الثقافي المادي وغير المادي)، والسياسات المتعلقة باللغة أو غيرها من المسائل ذات الصلة.

وعلى وجه أكثر تحديداً، تركز سياسات التراث في معظم الدول على إدارة التراث الملموس، وبعبارة أخرى، تركز على إدارة مجموعات المتاحف، والمصنوعات اليدوية الأثرية، والتحف التاريخية، والمواقع الأثرية وأماكن التراث. وقد يكون بالإمكان إدراج أحكام بشأن صون التراث الثقافي غير المادي في سياسات التراث القائمة لكن عند القيام بذلك، تجدر بالنظر أوجه الفرق والشبه بين حفظ التراث المادي وصون التراث غير المادي.

وإذا كان البنات التحتية المنهجية والتنظيمية والمالية في سياسات التراث تركز على إدارة التراث المادي فإن ذلك قد يشكل تحديات محددة في صوغ وتنفيذ سياسات دعم صون التراث الثقافي غير المادي. فكثيراً ما تأثرت قوانين وسياسات إدارة التراث المادي بالإطار الذي توفره الصكوك الدولية من قبيل اتفاقية التراث العالمي التي يتقلص فيها مفهوم التراث غير المادي إلى مجرد "روح المكان"، أو المعاني الرمزية المقترنة بأماكن التراث. وتميل أحكام صون التراث الثقافي غير المادي بما يتماشى مع روح اتفاقية التراث غير المادي إلى الارتكاز على مبادئ مختلفة نوعاً ما عن النموذج التقليدي لإدارة التراث المادي المدعوم عموماً باتفاقية التراث العالمي، كما يختلف دور الدول الأطراف نوعاً ما.<sup>1</sup> ومن المسلم به باطراد في الوقت الراهن أن إشراك الجماعات أمر أساسي في تحديد وإدارة كل من التراث المادي والتراث غير المادي مثلاً، غير أنه من الانتقادات الرئيسية التي وجهت لنهج إدارة التراث الثقافي في ميدان التراث المادي هو أنها فوقية ومرحجة لكفة الخبراء، إذ تضع سلطة اتخاذ القرارات حصراً تقريباً في يد علماء الآثار، وأخصائيي المتاحف والوكالات الحكومية بدل أن تضعها بيد الجماعات المعنية.

وتتوخى اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي "إقامة نظام فعال يوفر حماية جماعية للتراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية، بشكل دائم، ووفقاً للطرق العلمية الحديثة" (انظر ديباجة اتفاقية التراث العالمي). وبموجب اتفاقية التراث العالمي (المادة 4، المبادئ التوجيهية لتنفيذ الاتفاقية، الفقرة 15)، تتعهد الدول الأطراف بتحديد وحفظ كل التراث

<sup>1</sup> انظر على سبيل المثال: Deacon, H.J. and Smeets, R. 'Authenticity, Value and Community Involvement in Heritage Management under the World Heritage and Intangible Heritage Conventions', Heritage and Society, Vol. 6 No. 2, November 2013, 1-15.

الثقافي والطبيعي الموجود في أراضيها والذي يعتبر ذا "قيمة عالمية استثنائية" (بالصيغة الذي عرف بها في المادتين 1 و2 من اتفاقية التراث العالمي) أي الممتلكات التي تسجلها اللجنة في قائمة التراث العالمي. ورغم أن اتفاقية التراث غير المادي تأتي أيضاً بنظام للقوائم، فإن هدفها الأول هو صون التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضي الدول الأطراف. فالأمر هنا لا يتعلق فقط، أو بالدرجة الأولى، بالتراث الثقافي غير المادي المدرج في القائمة دولياً، بل يتعلق بكل التراث الثقافي غير المادي التي تقر الجماعات المعنية بكونه ينتمي إلى تراثها الثقافي. وتطلب الاتفاقية إلى الدول الأطراف تنفيذ تدابير صون عامة وأخرى محددة (أي تدابير الصون لعناصر محددة) على الصعيد الوطني، بصرف النظر عما إذا كان أي عنصر من عناصر التراث الثقافي غير المادي المعني مسجلاً في قوائم الاتفاقية أم لا.<sup>2</sup>

ويكون للتوترات بين نهج إدارة التراث المادي وغير المادي على الصعيد الدولي صدى على الصعيدين الوطني والمحلي. ولضمان استمرار ممارسة التراث الثقافي غير المادي ونقله، قد يلزم ضمان فرص وصول الجماعات والمجموعات والأفراد على النحو الملائم إلى أماكن التراث وقطعه (على النحو المقترح في المبدأ الأخلاقي 5). وهذا ما يمنعه أحياناً القائمون بإدارة أماكن التراث المادي أو قطعه. ويمكن لنهج إدارة التراث أن تتيح فرصاً للاعتراف المتبادل وللإدارة المتكاملة أيضاً، متى كان ذلك ملائماً. ويمكن اعتبار إدارة الأهمية أو القيم سمة مشتركة في كل من نهج إدارة التراث المادي وغير المادي، لكن في حالة التراث الثقافي غير المادي ينبغي أن تحدد الجماعات المعنية هذه القيم.<sup>3</sup> ونظراً لميل إدارة التراث المادي إلى ترجيح كفة آراء وقرارات المسؤولين والباحثين، فإنه ينبغي إيلاء عناية فائقة للسبل التي يتم بها تمكين رضا الجماعات والتشاور معها ومشاركتها في كل عملية لصنع القرارات المتعلقة بتراثها الثقافي غير المادي عن طريق سياسات إدارة التراث الثقافي غير المادي. وقد يكون من المهم أيضاً إعادة التفكير في أدوار الوكالات الخارجية (بما في ذلك الخبراء والدولة) مقارنة بدور الجماعات في تحديد التراث وإدارته، كما لا يخلو من أهمية النظر في الكيفية التي تؤثر بها هياكل الإدارة القائمة وعلاقات السلطة على قرارات الإدارة والصون.

ما الذي تقوله الاتفاقية ونصوصها

## الاتفاقية

تسلم اتفاقية التراث غير المادي بعلاقتها باتفاقية التراث العالمي، وبالعلاقة بين التراث المادي والتراث غير المادي، بالطرق التالية:

فهي تذكر "الترايط الحميم بين التراث الثقافي غير المادي والتراث المادي الثقافي والطبيعي" (الديباجة)؛

<sup>2</sup> UNESCO ICH Section, Participants' Materials for Workshop on Implementing the Convention.

<sup>3</sup> Clark, Kate. "Preserving what matters. Value-led planning for cultural heritage sites." Conservation: The Getty Conservation Institute Newsletter 16.3 (2001) and Informed Conservation: Understanding historic buildings and their landscapes for conservation. English Heritage, 2001.

وتذكر أن "الاتفاقات والتوصيات والقرارات الدولية القائمة بشأن التراث الثقافي والطبيعي ينبغي إرثؤها واستكمالها على نحو فعال بأحكام جديدة تتعلق بالتراث الثقافي غير المادي" (الديباجة)؛

وعرف "التراث الثقافي غير المادي" بكونه "الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات - وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية - التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي" (المادة 2-1)؛

ولا ينبغي أن يترتب على تنفيذ الاتفاقية "أن يعدل وضع أو يخفض مستوى حماية الممتلكات المعلنة تراثاً ثقافياً في إطار الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972، والتي يرتبط بها عنصر من التراث الثقافي غير المادي ارتباطاً مباشراً" (المادة 3 (أ)).

## المبادئ الأخلاقية

المبدأ الأخلاقي 5: "يجب ضمان وصول الجماعات والمجموعات والأفراد إلى الأدوات والقطع والمشغولات والأماكن الثقافية والطبيعية وأماكن الذاكرة التي يُعتبر وجودها ضرورياً للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي، بما في ذلك حالات النزاع المسلح. ويجب احترام الممارسات العرفية التي تحكم الانتفاع بالتراث الثقافي غير المادي بشكل كامل حتى عندما تُحد من وصول الجمهور على نطاق أوسع".

## الصكوك القانونية الأخرى ذات الصلة

4. توصية اليونسكو الخاصة بحماية وتعزيز المتاحف ومجموعات التحف وتنوعها والدور الذي تؤديه في المجتمع (2015).
5. توصية اليونسكو الخاصة بالمناظر الحضرية التاريخية، مع مسرد للتعريفات (2011).
6. إعلان اليونسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي (2003).
7. اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (2001).
8. توصية اليونسكو بشأن حماية الممتلكات الثقافية المنقولة (1978).
9. اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (1972).

[http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL\\_ID=49357&URL\\_DO=DO\\_TOPIC&URL\\_SECTION=201.html](http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=49357&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html) 4

[http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL\\_ID=48857&URL\\_DO=DO\\_TOPIC&URL\\_SECTION=201.html](http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=48857&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html) 5

[http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL\\_ID=17718&URL\\_DO=DO\\_TOPIC&URL\\_SECTION=201.html](http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=17718&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html) 6

[http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL\\_ID=13649&URL\\_DO=DO\\_TOPIC&URL\\_SECTION=-471.html](http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13649&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=-471.html) 7

[http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL\\_ID=13137&URL\\_DO=DO\\_TOPIC&URL\\_SECTION=201.html](http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13137&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html) 8

See <http://whc.unesco.org/en/conventiontext/> 9

اتفاقية اليونسكو بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (1970).<sup>10</sup>

اتفاقية اليونسكو لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، مشفوعة بلوائح تنفيذ الاتفاقية (اتفاقية لاهاي)، 1954).<sup>11</sup>

اتفاق اليونسكو لاستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية (1950).<sup>12</sup>

## أمثلة

يدعو "إقرار استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية" في منغوليا إلى دعم الدولة لصون التراث المادي والتراث غير المادي وحمايتهما وترميمهما.

ويفترض البرنامج الوطني في قيرغيزستان حفظ المناظر الريفية التقليدية، بما فيها المعمار التقليدي، والمواقع المقدسة، والبيئة ويؤكد على المعرفة الإيكولوجية التقليدية التي يملكها الرعاة والرحل.

وفي بوروندي، تحمي وزارة البيئة والمياه والتخطيط العقاري موقعين هامين من مواقع الطقوس والحفلات وشتى محميات الدفوف.

## دراسات حالات ذات صلة في مواد بناء القدرات

دراسة الحالة رقم 21: معالجة أوجه التناقض بين صون التراث الثقافي غير المادي والمحافظة على القطع ذات الصلة به في الولايات المتحدة الأمريكية

CS21-v1.0: [الإنجليزية](#) | [الفرنسية](#) | [الإسبانية](#) | [الروسية](#) | [العربية](#)

دراسة الحالة رقم 33: اتفاقية التراث العالمي واتفاقية التراث غير المادي: مصطبات الأرز في سلسلة جبال الفلبين وأغاني الهدهد الخاصة بجماعة إيفجاو (Ifugao) في الفلبين

CS33-v1.0: [الإنجليزية](#) | [الفرنسية](#) | [الإسبانية](#) | [الروسية](#) | [العربية](#)

دراسة الحالة رقم 39: الباتيك الإندونيسي

CS39-v1.0: [الإنجليزية](#) | [الفرنسية](#) | [الإسبانية](#)

## معلومات أخرى

UNESCO Database of National Cultural Heritage Laws <http://www.unesco.org/culture/natlaws/>

RICHES Policy Briefs: 'Co-creation strategies: from incidental to transformative' focuses on common aspects of tangible and intangible heritage in interactions with communities.

[http://resources.riches-project.eu/wp-content/uploads/2016/06/RICHES-D7.1-Evidence-based-policy-reports-and-recommendations\\_public.pdf](http://resources.riches-project.eu/wp-content/uploads/2016/06/RICHES-D7.1-Evidence-based-policy-reports-and-recommendations_public.pdf)

Erika J. Techera, Safeguarding cultural heritage: Law and policy in Fiji, In Journal of Cultural Heritage, Volume 12, Issue 3, 2011, Pages 329-334

## أسئلة للدراسة

- هل توجد في الدولة سياسات للتراث المادي؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، متى صيغت ومتى يحتمل أن تتم مراجعتها؟ وبأي لغة (لغات) تتاح هذه السياسات؟
- لماذا يعتبر التراث المادي مهماً في الدولة استناداً إلى السياسات؟ وهل تولى الأولوية لأشكال محددة من التراث المادي في السياسات، وإذا كان الأمر كذلك، لماذا؟
- من يجري تنفيذ سياسات التراث المادي تحت سلطته؟ وما هي آليات القيام بذلك؟ وإلى أي حد وبأي قدر من الفعالية تم تنفيذها؟
- ما هو النهج المتبع في سياسات التراث المادي تجاه إشراك الجماعات داخل الدولة (بما فيها المهاجرون الوافدون حديثاً، أو الأقليات أو مجموعات السكان الأصليين) ومشاركتها/مشاورتها بشأن الإدارة التراثية وصون التراث الثقافي غير المادي؟
- هل صدقت الدولة على اتفاقية اليونسكو لعام 1972 وهل ذكرت في سياسات التراث المادي؟ وما هو الربط المتوخى بين تنفيذ هذه الاتفاقية، وصون التراث الثقافي غير المادي، وحفظ التراث الثقافي المادي؟
- هل تذكر سياسات التراث الثقافي المادي التراث الثقافي غير المادي، وإذا كان الأمر كذلك، في أي سياقات تذكرها؟ وهل تحدد طرق فهم وتقدير التراث الثقافي غير المادي داخل الدولة؟
- هل تنشئ سياسات التراث المادي بنية تحتية للإدارة الثقافية (والصون الثقافي) في الدولة؟ وإذا كان الأمر كذلك، أين تندرج (أو يمكن أن تندرج) مسؤوليات صون التراث الثقافي غير المادي في هذه البنية التحتية؟ وهل هذه البنية التحتية مطلوبة، ولأية أغراض؟